الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.15

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

21 January 1998
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك،

الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records, Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/52/172-S/1997/71 و Corr.1)

١ - **السيدة البسام** (رئيسة مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): قالت إن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ جرى تناولها في قرارات عديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وقد أعد التقرير المعروض على اللجنة تنفيذا لقرار االمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/١٩٩٦، المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وكررت الجمعية، في قرارها ١٩٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، هذا الطلب. وقد وضعت التقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وهو يستند إلى مصادر مختلفة هي أساسا منشورات وتقارير حديثة وإلى معلومات وردت في الصحافة الإسرائيلية والفلسطينية.

٢ - وأردفت قائلة إن التقرير ينظر في الأنشطة التي تضطلع بها إسرائيل في مجال المستوطنات وتوسيع مستوطنات أخرى قائمة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك يشير التقرير إلى أن أنشطة الاستيطان قد تكثفت. في مرتفعات الجولان منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد حدثت زيادة في البطالة ونقص ضخم في الدخول، وما تزال الأنشطة التي اضطلعت بها إسرائيل في هذا المجال خلال عام ١٩٩٦ تنشئ حقائق جغرافية وديمغرافية جديدة تعرقل إلى حد كبير مفاوضات السلام.

٣ - واختتمت كلامها قائلة إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد، بعد أن نظر في التقرير المعروض على اللجنة، القرار ٦٧/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، من خلال المجلس، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٤ - **السيد جيلاني** (المراقب عن فلسطين): قال إن انتهاك إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في السيادة على موارده الطبيعية، هو سبب المظالم الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة الواقعة على الشعب الفلسطيني وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل. ويبين التقرير سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، فالأحوال الاقتصادية وأحوال الحياة أسوأ بالفعل في كثير من النواحي مما كانت عليه قبل توقيع إعلان المبادئ، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في عام ١٩٩٣. وقد انخفض دخل الفرد بحوالي ٥٠ في المائة عن ذي قبل. وقد زادت معدلات البطالة إلى ٥٠ في المائة أو إلى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٧ وما تزال تزيد.

٥ - وأردف قائلا، ومن جهة أخرى، ففي تقرير الأمين العام المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/١٠ - إس المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (S/1997/494)، وصفت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة وأكد على أن إسرائيل تتابع حملتها في الاستيطان غير القانوني وما تزال تصادر

الأراضي، وتوسع المستوطنات القائمة وتبني طرقا دائرية حولها. وزيادة على ذلك اتخذت إسرائيل تدابير تهدف إلى إجراء تغييرات جديدة في شخصية القدس وتكوينها الديمغرافي وحالتها القانونية. وأكد التقرير كذلك أن مبدأ السلامة الإقليمية انتهك من جراء تكرار إغلاق الحدود والقيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على حرية حركة الأشخاص والبضائع، مما سبب تدهورا شديدا في الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني وأحوال معيشته.

٦ - ومضى قائلا إن شح المياه ازداد حدة، وزيادة على ذلك، فما تزال إسرائيل تصادر وتستغل الموارد الوطنيـــة في الأرض الفلسطينيـــة المحتلـــة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل وتسبب أضرارا للبيئة. ولا تبين هذه الأعمال مدى النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات على الشعب الفلسطيني فقط، وإنما تبين أيضا مدى الحد الذي انتهكت فيه إسرائيل القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وإرادة المجتمع الدولي، الذي أكد دائما عدم قانونية هذه السياسات والتدابير الإسرائيلية، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في استعادة موارده الطبيعية والحصول على تعويض كامل عن استغلال هذه الموارد أو فقدها أو نضوبها.

٧ - واختتم كلامه قائلا إن الجمعية العامة يجب عليها أن تتابع عن كثب هذه السياسات الإسرائيلية كيما تتحقق من أن تصرفات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل تتوافق مع القانون الدولي وكيما تضمن الحماية للاقتصاد الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لتهيئة البيئة الصالحة للسلام ومنع السلطات الإسرائيلية من عرقلة وإعاقة مساعدته إلى الشعب الفلسطيني وأن يحث إسرائيل على وضع نهاية لخنق الاقتصاد الفلسطيني. وقد آن الأوان لأن تفهم إسرائيل أنه يجب الكف عن هذه السياسات وعكس مسارها في الحال. ومن المستحيل الكلام عن التعاون الإقليمي أو الأمل في أن تحقق مؤتمرات القمة الاقتصادية الإقليمية نتائج ملموسة في الوقت الذي يجري فيه تدمير الاقتصاد الفلسطيني. بل الواقع أن من الصعب الكلام عن السلام في الوقت الذي تستمر فيه هذه الحالة الاقتصادية.

٨ - **السيد عادل عبد اللطيف** (مصر): قال إن التقرير موضع النظر (A/52/172-E/1997/71 و Corr.1) لم يتضمن النتائج المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني والسكان العرب في مرتفعات الجولان، ولا الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للسياسة الاستيطانية ومصادرة الأراضي وتحويل الموارد المائية بالقوة. وللتقرير سمة عامة ولم يشر إلا من فقرة واحدة فقط هي الفقرة التاسعة إلى أن عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة زاد من ٠٠٠ ١٠٧ إلى ٠٠٠ ١٥٠ في الفترة من منتصف عام ١٩٩٢ إلى نهاية عام ١٩٩٦، وأشار في الفقرة ١٠ أنه منذ تولى رئيس الوزراء نتانياهو منصبه اتخذ ٣٥ قرارا بتوسيع أنشطة الاستيطان وأعلن أنه سيجري إنشاء ٨٤ مستوطنة في الضفة الغربية.

٩ - وأردف قائلا إن جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تدين إدانة قاطعة التدابير التي اتخذتها إسرائيل فيما يتعلق بإنشاء المستوطنات وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية السلبية الخطيرة على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أكدت جميع هذه القرارات انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وفي قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الصادر في ١ آذار/مارس ١٩٨٠، تم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير تكفل حماية الممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية.

١٠ - وأضاف قائلا إن المشكلة تفاقمت لأن أنشطة المستوطنات لا تؤثر فقط على الموارد الطبيعية، وإنما تؤدي أيضا إلى مناخ يحفز التصادم ليس فقط في الأراضي العربية المحتلة وإنما في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وفي الدورة الخاصة الطارئة العاشرة التي عقدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ للنظر في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، أكد وفد مصر أن هذه الأنشطة تمثل ضربة قوية لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، اللذين قامت عليهما عملية السلام برضا الطرفين. وفي قرار الجمعية العامة ES-10/2، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الخاصة الطارئة العاشرة، طلب إلى إسرائيل أن توقف جميع الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة ودعيت أيضا كافة الدول إلى النهوض بمسؤولياتها لضمان تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

١١ - واختتم كلامه قائلا إن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم استنادا إلى رؤية طرف واحد، بل ينبغي أن يقوم على مواءمة رؤى كافة الشركاء في عملية السلام، فضلا عن استناده إلى قراري مجلس الأمن ذوي الصلة وما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد أي مبادلة الأرض بالسلام.

١٢ - **السيد حسام الدين آلا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن إسرائيل قامت، منذ أن احتلت الجولان السوري في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بانتهاج سياسات وممارسات تتحدى صراحة ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالشرق الأوسط. وتنبغي الإشارة إلى أن إسرائيل أنشأت المستعمرة الأولى في مرتفعات الجولان بعد شهر من الاحتلال، مما يبين بوضوح مقاصدها الاستيطانية.

١٣ - وأردف قائلا إن التقرير المعروض على اللجنة (A/52/172-E/1997/71 و Corr.1) يقدم أمثلة عن الكيفية التي تتابع بها إسرائيل انتهاج سياسات استيطانية انتهاكا لقواعد وقرارات المجتمع الدولي. ومع ذلك فمن المستحسن أن يقدم التقرير معلومات أدق بشأن ممارسات إسرائيل إزاء السكان السوريين في الجولان المحتل. وتصر إسرائيل على الاستمرار في الاحتلال وتوسيع المستوطنات والاستمرار في مصادرة الأراضي والماء وإضعاف الهياكل الأساسية للشعب السوري الخاضع للاحتلال. وهي تقمع كذلك أي مشاعر وطنية عن طريق فرض جزاءات شديدة القسوة وتحد من حرية حركة هؤلاء السكان. وقد تسبب الاحتلال كذلك في وجود نقص شديد في الخدمات التعليمية والصحية، ومصاعب اقتصادية قاسية وأضرار جسيمة للبيئة نتيجة لتفريغ النفايات السمية في الجولان. وتضاف إلى حالة سكان الجولان السوريين مأساة الآلاف من سكان الجولان الذين رحلوا والذين ينتظرون العودة.

١٤ - وأضاف قائلا إنه يلزم وضع نهاية لهذه الحالة وضمان مراعاة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لسكان الجولان السوري المحتل. ومنذ تولي الحكومة الحالية السلطة، ما برحت إسرائيل تكثف سياسة الاحتلال في الجولان. وقد صوت البرلمان الإسرائيلي مؤخرا لمشروع قرار يدعم الاحتلال ويرفض الجلاء عن الجولان في تحد صارخ لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ومشروع جبل "أبو غنيم" مثال واضح لهذه السياسة. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢/١٠ - إس، وضع نهاية لأعمال الإنشاء في المكان المذكور وجميع الأنشطة الأخرى المتعلقة

بإنشاء المستوطنات الإسرائيلية. وبعد ذلك، أدانت الجمعية العامة في قرارها ٣/١٠ - إس عدم تنفيذ إسرائيل للمطالب الواردة في قرارها ٢/١٠ - إس.

١٥ - واستمر قائلا إنه حسبما قال وزير الخارجية السوري في المناقشة العامة، فإن العرب يرغبون في تحقيق سلام عادل ودائم، ولكن كيما يكون هذا الخيار واقعيا ويحظى بالتأييد العام يلزم أن تنسحب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، وكذلك من جنوب لبنان والبقاع الغربي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تراعى الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة وتقرير مصيره. وإذا كان المراد هو أن تتمتع المنطقة بالسلام والأمن والرفاهية الاقتصادية، فيلزم التخلي عن روح العدوان والكف عن احتلال أراضي الغير بالقوة.

١٦ - **السيد مرزوقي** (ماليزيا): أعرب عن ارتياحه لأن الجمعية العامة تنظر في مسألة السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية كموضوع مستقل. ويبين هذا مدى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمسألة. ويأمل وفد ماليزيا أن توافق اللجنة على قرار يبعث إلى إسرائيل بإشارة واضحة لا لبس فيها بأن المجتمع الدولي لا يوافق على سياستها في إقامة مستعمرات في الأرض الفلسطينية والأرض العربية الأخرى المحتلة. وتمثل السياسة والممارسات الإسرائيلية في هذا الصدد خطرا على السلام والأمن الدوليين.

١٧ - وقال إن إسرائيل تواصل تحدي أحكام القرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الأمن، بما فيها القراران ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠)، التي أكد فيهما المجلس أن السياسات والممارسات الهادفة إلى إنشاء مستوطنات تنقصها الشرعية وتتعارض كذلك مع اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

١٨ - وأردف قائلا إن حكومة إسرائيل الحالية بدأت في إنشاء مستعمرة جديدة في جبل "أبو غنيم"، في القدس الشرقية، متحدية بذلك النداءات التي أصدرها المجتمع الدولي في قراري الجمعية العامة ٢/١٠ - إس و ٣/١٠ - إس اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في الدورة الخاصة الطارئة العاشرة، التي عقدت لأن مجلس الأمن لم يضطلع بمسؤوليته في هذا الصدد. وقد هزت تصرفات إسرائيل الثقة المتبادلة التي حققتها الأطراف المعنية بالأمر بجهد فائق.

١٩ - وأضاف قائلا إن الأمين العام، أشار في التقرير A/52/172-E/1997/71، إلى أن إنشاء المستعمرات ازداد سرعة منذ عام ١٩٩٠. وقد زادت مصادرة الأرض العربية لأسباب إدارية وأمنية، مما سبب زيادة في عدد المستعمرات والمستوطنين اليهود في الأرض المحتلة. والواقع، أن هذا أدى إلى وجود حقيقة جغرافية وديمغرافية جديدة لا شك في أنها ستستخدم في أي مفاوضات يحتمل إجراؤها مع الفلسطينيين.

٢٠ - واستمر قائلا ومن جهة أخرى ترتب على إنشاء المستعمرات اليهودية وتكرار إغلاق المناطق المحتلة آثار اجتماعية واقتصادية جسيمة على الشعب الفلسطيني. ولقد تفاقمت الحالة بمنع العمال الفلسطينيين من الانتقال إلى أماكن عملهم في أرض إسرائيل مما أدى إلى معدل بطالة يتراوح في غزة بين ٥٠ و ٦٠ في المائة.

ويساور الوفد الماليزي قلق بالغ لزيادة الحالة سوءا، الأمر الذي يؤثر أيضا على سكان الجولان السوري، ويجب إلقاء التبعة في ذلك كاملة على إسرائيل.

٢١ - ومضى قائلا إن معاناة الفلسطينيين والشعب العربي في الأرض المحتلة زادت سوءا من جراء استغلال حكومة إسرائيل لمواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والماء. ويحث وفد ماليزيا حكومة إسرائيل على الاعتراف بحق الفلسطينيين والشعب العربي في المطالبة بتعويضات عن استغلال أو فقد أو نضوب هذه الموارد الطبيعية.

٢٢ - واستطرد قائلا إن آثار هذه السياسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة واضحة. فإنشاء مستعمرة "أبو غنيم" في القدس الشرقية يعزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية ويعدل الهيكل الديمغرافي في المدينة لصالح الإسرائيليين.

٢٣ - واختتم كلامه قائلا إن وفد ماليزيا يحث حكومة إسرائيل على إعادة النظر في سياستها الراهنة. ولا يمكن لإسرائيل أن تزدهر على حساب جيرانها، لذا يجب التخلي عن هذه السياسة وتشجيع قيام ارتباط بناء مع الشعب الفلسطيني بغية تحقيق السلام والأمن والنمو الاقتصادي في المنطقة. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السابقة وتستأنف عملية السلام. ويحث وفد ماليزيا أصدقاء إسرائيل ومشاركيها على الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتفي بالتزاماتها المنبثقة من الاتفاقات التي تمثل إسرائيل طرفا فيها. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل أن تضع نهاية لأنشطتها في إنشاء المستعمرات وأن تحاول إقامة السلام في المنطقة على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام".

٢٤ - **السيد عبد الرزاق عزيز** (تونس): قال إن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى لها آثار جسيمة على عملية السلام في الشرق الأوسط. وترد في التقرير A/52/172-E/1997/71 أمثلة كثيرة تشهد على إصرار إسرائيل على انتهاج سياسة التوسع الإقليمي وعدم مبالاتها برأي المجتمع الدولي، الذي أبدى معارضته لهذه السياسة.

٢٥ - وأردف قائلا إن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كان موضوع قرارات عديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة. فقد أعلن المجلس، في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩)، أن سياسات وممارسات إسرائيل في إنشاء مستوطنات في هذه الأراضي ليست لها شرعية وتشكل عقبة جادة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وأعيد تأكيد هذا الموقف بالإجماع في قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أخذ فيه المجلس في الاعتبار، في ديباجته، ضرورة النظر في تدابير تضمن الحماية غير المتحيزة للأرض. والممتلكات الخاصة والعامة والموارد المائية. وأكد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وفي عام ١٩٨٠، أعرب المؤتمر الدولي للعمل كذلك عن قلقه لإنشاء المستعمرات وطلب وضع نهاية لهذه السياسة. وفي دورتها الحادية والخمسين، اعتمدت الجمعية العامة ١٣٤/٥١، الذي أعربت فيه، ضمن جملة أمور، عن شديد قلقها لانتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٥١ ما للمستوطنات الإسرائيلية من آثار

اقتصادية واجتماعية إضافية ضارة بالموارد الطبيعية الفلسطينية، وأعادت تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف وسكان الجولان السوري المحتل على موارده الطبيعية. ويشكل عدم اعتراف إسرائيل المتعمد بهذا الحق عملا غير مشروع.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه رغما عن جميع تصريحات المجتمع الدولي، صادرت إسرائيل في عام ١٩٩٧ مئات الهكتارات من الأرض العربية في الضفة الغربية والقدس. وقد جلبت هذه المصادرات معها أضرارا للبيئة وتدميرا لكثير من مساكن الفلسطينيين. وبالاضافة إلى ذلك، فإن مصادرة الأراضي، وإنشاء وتوسيع المستوطنات واستعمال المياه في الأرض المحتلة سبب تدهورا شديدا في الحالة الاجتماعية الاقتصادية للفلسطينيين. وهذه الممارسات غير القانونية هي الخطوة الأولى في برنامج إنشاء المستعمرات الذي يتعارض مع أحكام صكوك دولية عديدة.

٢٧ - واستمر قائلا إنه فيما يتعلق بالحالة الصحية والاجتماعية للفلسطينيين، فإن فرض حصار على الأرض وقيود شديدة على حركزة الفلسطينيين قد زاد سوءا حالة مأسوية بالفعل. فالسلطات الإسرائيلية التي تسيطر على الساحل تمنع الصيادين من الخروج للصيد. ويواجه الآلاف من العمال الفلسطينيين صعوبات في الانتقال الى أماكن عملهم في أرض اسرائيل ونتيجة لذلك، ازدادت البطالة أكثر وأكثر وانخفضت دخول الفلسطينيين، على نحو ما أشير إليه في الفقرة ٣٠ من التقرير السابق الذكر.

٢٨ - ومضى قائلا إن هذه الأعمال تبين الحالة المأسوية السائدة في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية الأخرى المحتلة، لذا يحث وفد تونس اللجنة على أن تواصل النظر في هذه المسألة، وأن تصر على السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني والشعب السوري على أرضيه المحتلتين.

٢٩ - واختتم كلامه قائلا إنه في حين أن تونس تعترف بأهمية العمل الذي اضطلع به واضعو التقرير A/52/172 E/1997/71، فهي تأمل أن يتضمن التقرير التالي بشأن الموضوع توصيات تسهل صياغة القرار ذي الصلة، الذي ستكون أحد مقدميه.

٣٠ - **السيد بشير الزعبي** (الأردن): قال إن الأردن أبرمت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، معاهدة سلام مع اسرائيل وضعت نهاية لسنوات طويلة من النزاع وأقامت أسس التعاون في منطقة أثرت فيها المنازعات والحروب على النمو والتنمية سلبيا سنوات طويلة. ويمثل إبرام المعاهدة اختتام جهود الأردن من أجل سلام شامل وعادل ودائم.

٣١ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة كررت بقوة، في قرارات عديدة، موقفها بشأن المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأرض العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وتنبغي الإشارة في هذا الصدد الى قراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٩ و ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٨٠ وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٣٢ - وأضاف قائلا إنه رغما عن قلق المجتمع الدولي إزاء سياسة المستعمرات الاسرائيلية والتهديد الذي تمثله هذه السياسة للسلام، لم تكف الحكومات الاسرائيلية المتوالية أبدا عن أنشطة إنشاء المستعمرات. بل على العكس، اكتسبت سياسة المستعمرات، بدءا من أيار/ مايو ١٩٩٦، زخما جديدا وزاد عدد المستوطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة زيادة كبيرة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن المستوطنات الاسرائيلية سببت تدهورا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، الذين انخفضت دخولهم بشدة منذ توقيع اتفاق اوسلو في عام ١٩٩٣. ونتيجة لذلك زاد مؤشر الفقر بنسبة ٢٠ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ٤٠ في المائة في قطاع غزة. ويحظر على الفلسطينيين الذين يقيمون بالقرب من المستوطنات زراعة أراضيهم ويتعرضون، زيادة على ذلك، لقيود إضافية تفرض على حرية حركتهم، المحدودة بالفعل من جراء قيام الحكومة الاسرائيلية بإغلاق الأرض.

٣٤ - واختتم كلامه قائلا إن وفد الأردن أشار الى أن إنشاء المستوطنات الاسرائيلية الذي يستمر في جميع الأرض العربية المحتلة، بما فيها القدس، يمكن أن يعرض للخطر مفاوضات السلام الجارية ويشكل تهديدا للسلام في المنطقة. وتكرر الأردن دعوتها الى حكومة اسرائيل أن تضع نهاية قاطعة لإنشاء المستعمرات ومصادرة الأرض في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس والجولان.

٣٥ - **السيد عبد العزيز أحمد قايد** (اليمن): قال إن مسألة سيادة الشعب الفلسطيني جرى النظر فيها بشكل متكرر منذ بدء إنشاء المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى المحتلة. وقد اعتمدت قرارات كثيرة في هذه المسألة وأدان المجتمع الدولي مرات عديدة سياسة اسرائيل في إنشاء المستعمرات، التي يتسم القانون الدولي حيالها بوضوح تام: تشكل هذه السياسة عقبة في سبيل السلام. وقد أكدت حكومة السيد نتانياهو هذه الحقيقة غير القانونية واعتمدت قرارات عديدة غير قانونية لتوسيع المستوطنات، التي سيبلغ عددها ٨٤ مستوطنة والضفة الغربية.

٣٦ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن نتساءل عن السر الذي يدفع اسرائيل لمثل هذه التصرفات وسر القوة الدافعة لإسرائيل للضرب بقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط. ومن حق كل إنسان بوجه عام وكل مواطن من أقطار الشرق الأوسط على وجه الخصوص أن يتساءل عن السر الخفي وراء عجز المجتمع الدولي في إخضاع دولة لا يصل عدد سكانها الى نصف سكان مدينة نيويورك لقرارات الشرعية الدولية.

٣٧ - وأضاف قائلا إن الجنود الاسرائيليين شعارهم هو يد تبني وأخرى تحمل السلاح وهي تحمل السلاح ضد كل من يعترض على هذا البناء. وهل لنا أن نتساءل هل يندرج هذا تحت مفهوم الإرهاب أم أن للإرهاب تعريفات متعددة وهل تدخل حقوق الإنسان الفلسطيني والسوري واللبناني ضمن حقوق الإنسان في العالم أم أن هناك هامشا معينا يتم التعامل من خلاله وهل الأمن والسلام وما يهددهما في الشرق الأوسط تنطبق عليهما نفس المعايير في سائر البلدان.

٣٨ - واستمر قائلا إن أصوات الدول ترتفع بمطالبة سكان الأراضي المحتلة بضبط النفس، ولكن ينبغي أن نكون واقعيين ونتساءل هل ينبغي لنا أن نأمل أن يمارس ضحايا سياسة المستوطنات الذين اقتلعوا من أراضيهم وهدمت ديارهم ضبطا للنفس.

٣٩ - واختتم كلامه قائلا إن وفد اليمن رغم تقديره للتقرير المقدم الى اللجنة، فهو يلاحظ أن التقرير لم يستوف الجوانب كلها وفيما يتعلق بالجولان السوري لم يتطرق التقرير الى الآثار السيئة المترتبة على الاحتلال الاسرائيلي.

٤٠ - **السيد زيد الدين بيروك** (الجزائر): كرر الإعراب عن قلق وفده للتدهور الدائم في الحالة الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. الذي تسببه سياسات وممارسات اسرائيل، مثل مصادرة أراضي الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم، وزيادة سرعة إنشاء المستوطنات اليهودية في الجزء العربي من القدس وفي الجولان السوري المحتل، وتحويل الموارد المائية في الأرض الفلسطينية بالقوة ونضوبها، وإغلاق الأراضي الذاتية الحكم وإفقارها وجميع أنواع العوائق الأخرى الماثلة في سبيل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المفيدة للسكان، وكل ما يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. واتفاق جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٤١ - وقال إن وفد الجزائر يرى أن التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/52/172) بليغ، بيد أنه كان من الممكن توسيعه وتضمينه توصيات تعبر عن الشواغل المعرب عنها في قرار الجمعية العامة ١٩٠/٥١ وقرارات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

٤٢ - وأردف قائلا إن سبب شلل عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية يعود الى رغبة حكومة اسرائيل فرض مجموعة من الأعمال التي أنجزت قبل عقد أي مفاوضات بشأن الوضع النهائي للقدس والأراضي العربية الأخرى المحتلة. وإعادة تأكيد الجمعية العامة لسيادة الشعب الفلسطيني والشعب العربي في الجولان السوري المحتل على موارده الطبيعية ليست سوى تعبير عن إرادة الأمم المتحدة، التي كررت مرات عديدة أنها ستساعد السكان المحرومين من أبسط حقوقهم.

٤٣ - **السيد حسين حسونة** (جامعة الدول العربية): أشار الى التقرير الوارد في الوثيقة A/52/172 فأعرب عن أمله أن يتناول التقرير المقبل بمزيد من التوسع مسألة سيادة سكان الأراضي المحتلة على مواردهم الطبيعية. وأشار في هذا الصدد إلى أنه رغما عن جهود المجتمع الدولي فما تزال حكومة اسرائيل تنتهج سياسات استيطانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري، تتعارض مع إرادة المجتمع الدولي والقرارات ذات الصلة وتجري على حساب عملية السلام.

٤٤ - وقال إن اسرائيل تواصل مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي داخل وخارج حدود بلدية القدس بهدف تغيير الهيكل الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتواصل كذلك تحويل المجاري المائية في هذه الأرض وقطع الأشجار وإلقاء النفايات مع ما يترتب على ذلك من آثار بيئية ضارة؛ وتستمر في عزل الأرض

الفلسطينية الذاتية الحكم بغية إدامة الوضع الذي كان قائما من قبل، وهي الأرض التي تعقد من أجلها المفاوضات بشأن وضعها النهائي. ورغما عن أن إحدى قواعد عملية السلام هو مبدأ "الأرض مقابل السلام" فقد تزايدت المصادرات في الأرض المحتلة بهدف توسيع المستوطنات الاسرائيلية وتشييد الطرق الرئيسية وتنبغي الإشارة الى أنه منذ انتخاب رئيس الوزراء الحالي، انتهجت الحكومة الاسرائيلية سياسة التشييد في مناطق كان توقف فيها إنشاء المستعمرات؛ ومثال ذلك مشروع جبل "أبو غنيم" في القدس الشرقية، التي أعلنت الحكومة أنها لا تنوي الاحتفاظ بها.

٤٥ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالمستوطنات وتوسيعها في الجولان المحتل، تواصل اسرائيل تعزيزها لتنمية وتوسيع المستوطنات القائمة بتقديم حوافز ضريبية ومالية وبزيادة أماكن العمل ولا سيما في مناطق السياحة والزراعة.

٤٦ - وأضاف قائلا إن من الواضح أن الممارسات الإسرائيلية تنقصها الشرعية وأنها لا تبالي بقرارات الأمم المتحدة ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٤٤٩ (١٩٧٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وكذلك باتفاق جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب. ويتعلق الأمر بحالة تنال من عملية السلام التي بدأت في عام ١٩٩١ عقب انعقاد مؤتمر مدريد، الأمر الذي لا يمكن أن يتسبب إلا في التوتر والعنف وهي حالة لا تسأل عنها سوى حكومة إسرائيل.

٤٧ - واستمر قائلا إن في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية، في القاهرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أوليت عناية خاصة لهذه المشكلة، وطلب المجلس إلى اسرائيل أن تحترم القرارات ذات الصلة المتعلقة بالشعب الفلسطيني وسيادته على موارده الطبيعية وأن تلغى القيود المفروضة على الاقتصاد وغيره من الجوانب الأخرى في حياة سكان فلسطين، وحث المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها لمنع إنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية وأيد ضرورة تنفيذ القرارات المتعلقة بهذه المسألة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وقرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وأشار كذلك إلى أنشطة إسرائيل التي تُشكل انتهاكا لاتفاق جنيف، واتفاقات مؤتمر مدريد للسلام ولعملية السلام؛ وحث جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية على أن تمتنع عن أن تقدم إلى إسرائيل أي مساعدة تُستخدم لتوسيع إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري.

٤٨ - واختتم كلامه قائلا إن جامعة الدول العربية تطلب إلى اللجنة أن توافق على مشروع القرار المتعلق بسيادة سكان فلسطين على مواردهم الطبيعية وتحث إسرائيل على أن تمتنع عن استغلال هذه الموارد أو فقدها أو استنفادها.

٤٩ - **السيد سعيد الحارثي** (عُمان): أشار إلى المناظير التي فتحت اتفاقات أوسلو فيما يتعلق بتحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، على أساس التعاون والمصالح المتبادلة، والنتائج المشجعة التي تحققت بعد اعتمادها مباشرة، ولا سيما اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن، والمناظير الواعدة بالأمل فيما يتعلق بسوريا، وانسحاب إسرائيل من بعض المدن الفلسطينية، ومحادثاتها مع القادة الفلسطينيين وعقد ثلاثة

اجتماعات في مؤتمر قمة الدول العربية شاركت فيها إسرائيل. بيد أنه منذ شهر أيار/ مايو من العام الماضي تحاول حكومة إسرائيل الجديدة أن تتملص من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السابقة، وعرقلة تنفيذ الاتفاقات، ومتابعة سياسة إنشاء المستعمرات التي قدمت على أنها أمر واقع والحكم مسبقا على نتائج المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للقدس.

٥٠ - وقال إن عـُمان التي رحبت بالمواءمة بين اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو تحث جميع الأطراف المعنية بالأمر والبلدان المشاركة، ولا سيما تلك التي شجعت عملية السلام، على أن تضمن احترام إسرائيل لنص وروح اتفاقات أوسلو وغيرها من الصكوك المرتبطة بها. وفيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/52/172، ترى عـُمان، ما تراه وفود أخرى، أنه لم يتناول الآثار الضارة التي تصيب السكان العرب من جراء استغلال السلطات الإسرائيلية لمواردهم الطبيعية ويجب معالجة هذا الإغفال في التقارير القادمة.

٥١ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة أكدت مجددا في مناسبات متكررة مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية وانطباق هذا المبدأ على الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، ودعت إسرائيل إلى عدم استغلال أو فقـدان أو استنفاد هـذه الموارد الطبيعية أو تعريضها للخطر، ومن الملائم أن يؤكد المجتمع الدولي هذا الموقف ويمنع إسرائيل من مواصلة انتهاك أحكام الصكوك الدولية والقانون الدولي.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إن عـُمان تـُعرب، في نفس الوقت، عن تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان المحتل غير القابلة للتصرف، وتكرر أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جنوب لبنان. وفقا للحكم الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

٥٣ - **السيد كيريم** (إسرائيل): قال إن اللجنة تـُقدم للنظـر مسألة يجري النـظر فيـها منذ عام ١٩٤٧ ولا يمكن أن يـُسهم ذلك إلا قليلا جدا في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن الأسوأ من ذلك أن إدراج هذا الموضوع على جدول الأعمال يـُشكل تدخلا واضحا في العملية الدبلوماسية. ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن الوثيقة التي تنظر فيها اللجنة مثال كلاسيكي للشكل الذي يستخدمه الجانب الفلسطيني في الأمم المتحدة لتحقيق أغراضه.

٥٤ - وأردف قائلا إن مسألة السيطرة على الموارد الطبيعية تم تناولها بشكل موسع في الاتفاق المؤقت المتعلـق بالضـفة الغربية وقطـاع غزة، الذي وقـّعته حكومـة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وأي نظر في هذه المسألة يجب أن يأخذ في الاعتبار الالتزامات المتبادلة المتعاقد عليها في إطار هذا الاتفاق. وينص هذا الاتفاق على تسوية جميع المسائل، بما في ذلك استعمال الموارد الطبيعية، بين المتفاوضين. ووفقا لما نصت عليه المادة ٣١ من الاتفاق، لا يحكم مسبقا أي شيء في هذه المادة على نتائج المفاوضات المشار إليها. ومنطقيا لا يجب على أي من الطرفين أن يتخلى عن حقوقه أو مطالباته أو مواقفـه. وتجب الإشـارة بوضوح إلى أن الاتـفاق المؤقت يتنـاول المصاعب والمسؤوليات ولا يتناول موضوع السيادة.

٥٥ - وأضاف قائلا ومن ثم فإن السلطات الممنوحة للسلطة الفلسطينية محدودة بالضرورة في هذا المجال بغية حماية مصالح الطرفين في المفاوضات المقبلة التي ستجرى بشأن الوضع المحدد. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فإن الطرفين ملتزمان بالامتناع عن اتخاذ تدابير تترتب عليها آثار إيكولوجية ضارة بالطرف الآخر، وبمراعاة القواعد المعترف بها دوليا في هذا الشأن. ومنها على سبيل المثال، ما يتعلق بانبعاث عناصر ملوثة في الجو ومعالجة النفايات، وتسوية المسائل المعلقة من خلال المفاوضات المباشرة وليس عن طريق المداولات التي تجري في اللجنة الثانية.

٥٦ - واستمر قائلا وفي الوثيقة المعروضة على اللجنة لم تقدم صورة متوازنة ولم تذكر، في شكل جيد، بعض المسائل مثل استغلال الأراضي وتغيير الممارسات الزراعية، وممارسات العصور الوسطى من تعذيب واغتيال التي تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يبيعون الأراضي لليهود ولا التدابير التي يتخذها البرلمان الفلسطيني لحظر بيع هذه الأراضي. كذلك لم تذكر الآثار الضارة المترتبة على الأعمال الإرهابية الفلسطينية، التي تتعارض مع النية الطيبة للسلطة الفلسطينية ورغباتها في التعايش السلمي وهي الأعمال التي تسببت في العام الماضي في مصرع ٣١ فردا، منهم نساء وأطفال ومتقاعدون. ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ المفاوضات المباشرة ينطبق أيضا على سوريا فيما يتعلق بمستقبل مرتفعات الجولان وتنتظر إسرائيل عودة سوريا إلى مائدة المفاوضات.

٥٧ - ومضى قائلا وفيما يتصل باتفاق جنيف، المشار إليه في الوثيقة A/52/172 وفي القرارات ذات الصلة، تنبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن إسرائيل ليست دولة قائمة بالاحتلال بإرادتها الحرة ولكن نتيجة للدفاع عن أراضيها ضد العدوان. ووجود المستوطنات الإسرائيلية يمثل الاستمرار في وجود قائم منذ وقت الكتاب المقدس. وقد تعزز هذا الوجود بفضل ضرورات الأمن التي يتطلبها الوقت الراهن وليس هدفه اقتلاع الشعب الفلسطيني من هذه الأراضي.

٥٨ - واستطرد قائلا إنه في الوقت الذي يقترب فيه القرن العشرين من نهايته لا يمكن اعتبار أن أي مورد له صفة الدوام ويمكن لهذه الموارد إذا نُظمت بشكل ذكي ومن خلال تطبيق التكنولوجيات الحديثة، أن تقدم منتجات متنوعة وأفضل بكثير وذلك بدلا من استخدام هذه المسألة للقيام بدعاية عدائية لا تنقطع، ويجب اعتبارها إحدى الأولويات العليا في التعاون الإقليمي وضمانا لمستقبل أفضل. وتقديم أفكار مُسبقة تُلحق بها بعناية تواريخ وأرقام لا يخدم سكان المنطقة.

٥٩ - **السيد جيلاني** (المراقب عن فلسطين): قال إن ممثل إسرائيل تجاهل في بيانه كل ذلك الذي قيل في الدورة الحالية وغض النظر عن قرارات المجتمع الدولي، الذي صوت لصالح القرار الذي وزع بموجبه تقرير الأمين العام. ووفقا لوجهة نظر إسرائيل، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة الامتناع عن الإشارة إلى قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ومحاولة تجنب أي إدانة للانتهاكات التي تضطلع بها إسرائيل للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وحكومة إسرائيل لا تتوقف، من ناحية أخرى، عن انتهاك جميع الصكوك ذات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن. وبفضل قوتها العسكرية ووجودها على الأرض، تقوم إسرائيل بأعمال تُعرض للخطر المفاوضات الجارية بين الطرفين.

٦٠ - واختتم كلامه قائلا إن وفد إسرائيل يشير إلى أنه ينفذ حرفيا الاتفاقات المشار إليها. ومع ذلك فقد أشـــير، في تقرير الأمين العام وفي التقرير المقدم في الـــدورة الاستثنائية الســـادسة عشرة بشكل لا مجال فيه للبس، إلى الانتهاكات الدائمة التي ترتكبها إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والاتفاقات المشار إليها. وتتبع إسرائيل سياسة موجهة نحو الاضطلاع بأعمال تؤثر على تحديد المركز القانوني المحدد للقدس، مثل مصادرة بطاقات هوية السكان الفلسطينيين في هذه المدينة. وتدمير المساكن، ومصادرة الأراضي وترحيل السكان. وهذه أمثلة لا مراء في أنها تنتهك قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الموافق عليها. ويشير تقرير الأمين العام إلى ممارسات مثل تقييد حرية الحركة، وخنق الأرض الفلسطينية مما ينتهك الاتفاقات بشكل واضح. وناهيك عن الكلام عن استيلاء إسرائيل على الموارد المالية المرسلة إلى السلطة الفلسطينية. ويضاف إلى كل هذا سياسة الحكومة الحالية التي تكشف عن رفض واضح لنفس مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أعلن المجتمع الدولي أن تصرفات حكومة إسرائيل تُعرض عملية السلام للخطر وتُعرض المنطقة لمستقبل غير مضمون.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.